

الكتابة في الإسكان

بدأت كتاباتي في مجال الإسكان منذ وقت مبكر ، حيث نشر أول مقال في هذا الموضوع في 22 فبراير 1961 ، وكنت لا أزال في مقتبل العمل الجامعي .. ويسرد هذا المقال مجموعة من الأسس والسياسات العامة .. ومنها تجنب إنشاء المدن (العالة) ، التي تبنى عالة على غيرها ، مثل مدينة نصر أو غيرها .. ولا بد من إنشاء تجمعات سكنية ، مكتفية ذاتياً ، تتكامل فيها أماكن العمل والخدمات .. كان هذا عام 1961 .. وأتى عام 1985 ، أتعجب وكأني أكتب كلاماً في الهواء .. لم يسمع صدهاء إلا في نهاية السبعينات .. وفي يناير 1962 ظهر لي مقال تحت عنوان كبير - نحو خطة إسكانية جديدة في القرية والمدينة - تابعت فيها موضوع الإسكان الحضري والريفى .. وأشرت إلى أن الإسكان التعاوني يجب ألا يقتصر على بناء الوحدات السكنية فقط ولكن لابد أن يبنى الإسكان التعاوني على أساس المشاركة في الخدمات التجارية والثقافية .. وهذا نفس ماورد عن هذا الموضوع في آخر مقال لي عام 1985 ، عن البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية .. وكان التاريخ يعيد نفسه بعد 23 سنة .. ويتساءل الإنسان .. لمن تكتب إذن ؟ للرأى العام .. أم للمسؤولين أصحاب القرار ..

وتطور الجدل حول مشكلة الإسكان ، على مدى ربع قرن من الزمان .. والمشكلة لا تزال كما هي .. فلم تتمكن نتائج الدراسات أو المؤتمرات والندوات من نقل توصياتها إلى برامج تنفيذية ، في إطار الخطط القومية التي فقدت البعد المكاني طوال هذه الفترة .. وكانت النتيجة مآصا ب مدن وقرى مصر من شلل تام في حركتها التنموية .. في عام 1984 تعرضت مشكلة الإسكان للدراسة من قبل العديد من الهيئات العامة ، والمؤسسات البحثية والعلمية .. ومنها جامعة عين شمس ، التي طلب منها وضع دراسة عامة عن الإسكان في مصر .. هكذا دون وضع برنامج عمل يحدد دور كل قسم أو كلية في هذا الشأن ، وتوفير كافة البيانات العامة عن المشكلة ، الأمر الذي لا يقوى عليه إلا الجهاز المركزي للتخطيط ... ومع ذلك بدأت اللجنة الخاصة المشكلة من بعض أساتذة أقسام الإجتماع والإقتصاد والعمارة والهندسة والإدارة في وضع تقريرها بهذا الشأن .. وأنتهى التقرير إلى إدراج الجهات التشريعية والتنفيذية .. دون متابعة أو تقويم .. وكان لي موقف في اللجنة الخاصة التي شكلت بكلية الهندسة .. فالمشكلة أكبر من طاقة الأساتذة .. وطاقة الأقسام منفردة أو مجتمعة .. فكتبت مقالاً في 1984/7/5 أوضحت فيه المعادلات الصعبة التي سوف تواجهها هذه اللجنة ..

حتى نتعرف على ابعاد العملية وطبيعتها ، التي تخرج من نطاق الدراسات أو البحوث النوعية التي يمكن للجامعات وأجهزة البحوث أن تقوم بها ، لتصب نتائجها في البرامج التنفيذية لمشروعات الإسكان .. أما السياسة العامة للإسكان في إطار التنمية القومية ، فهذا من إختصاص الجهاز التخطيطي والتنظيم السياسي معاً .. وإنتهى الحديث عند هذا الحد ..

ومع تعدد الجهات التي أسهمت في دراسات المشكلة الإسكانية .. كان لابد من وقفة لفك الإشتباك بين هذه الجهات .. فكتبت مقالاً في الأهرام الإقتصادى عام 1984 ، بعنوان - توزيع الأدوار لحل مشكلة الإسكان - أشرت فيه إلى ان مشكلة الإسكان تعرضت لجوانب التشخيص والتحليل كما تعرضت لكل الإقتراحات والآراء

والتوصيات ، ويبقى إتخاذ القرار.. وإتخاذ القرار لا يتم إلا فى ضوء توزيع الأدوار والمسئوليات بالإسلوب العلمى ، الذى
يضمن نجاح المعركة المتعددة الجوانب والتخصصات .. ومع ذلك لم تتحرك الأمور .. وكأننا ندور فى حلقة مفرغة ، لا
نستطيع الخروج منها إلى العمل التنفيذى والإنجاز الحقيقى .. وتكرر شرح المشكلة من زاوية أخرى فى يوليه 1984 ،
تحت عنوان " هموم السكان والإسكان " .. ومع ذلك لم تتحرك الأمور .. وكأننا نسمع من يقول عن مشكلة
الإسكان .. ليس فى الإمكان أحسن مماكان .. ومع ذلك لم أتوقف عن الكتابة .. إلى الرأى العام .. أو إلى أصحاب
القرار .. أو إلى نفسى ، وهذا أضعف الإيمان .